



## وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم | تاريخ التحضير / التحديث: 12 شباط (فبراير) 2021 | رقم التقرير PIDA30692



### المعلومات الأساسية

أولاً. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد):	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع	البلد
	تطوير الخدمات الرقمية في الضفة الغربية و غزة	P174355	الضفة الغربية وقطاع غزة
التاريخ المُتَوَقَّع لإقرار مجلس المدراء التنفيذيين	التاريخ المُتَوَقَّع للتقييم	المنطقة	
22 آذار/مارس 2021	15 شباط /فبراير 2021	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
هيئة تنفيذ المشروع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	المقترض(ون) منظمة التحرير الفلسطينية (الصالح السلطة الفلسطينية)	أداة التمويل أداة تمويل المشاريع الأستثمارية	مجال الممارسات (الرئيسية) تطوير الخدمات الرقمية

الهدف الإنمائي المقترح للمشروع (الأهداف الإنمائية للمشروع)  
(أ) زيادة الوصول إلى خدمات النطاق العريض (Broadband) عالية السرعة في مناطق مختارة، و(ب) التمكين من تطوير خدمات إلكترونية مختارة للاستجابة والتعافي والقدرة على الصمود أمام الأزمات مثل كوفيد-19.

### المكونات

- 1- تمكين البيئة القانونية والتنظيمية للاقتصاد الرقمي.
- 2- تنفيذ حلول البنية التحتية الرقمية للاستجابة للطوارئ والتعافي والقدرة على الصمود
- 3- تعزيز تقديم خدمات إلكترونية موجهة للمستخدم
- 4- إدارة المشروع ودعم التنفيذ
- 5- الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة

### بيانات تمويل المشروع (مليون / دولار أمريكي)

#### ملخص

20.00	التكلفة الإجمالية للمشروع
20.00	إجمالي التمويل
0.00	من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية منها ما قيمته:
0.00	الفجوة التمويلية

#### التفاصيل

تمويل من غير مجموعة البنك الدولي

20.00	صناديق استئمانية
-------	------------------



20.00

تمويل خاص

تصنيف التقييم البيئي والاجتماعي  
متوسط

القرار

أجازت المراجعة لفريق العمل إجراء التقييم والتفاوض.

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

## أ) المقدمة والسياق

السياق القطري

1. **تفاقم ضعف الحالة الاجتماعية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب كوفيد-19.** في عام 2020، شهد الاقتصاد الفلسطيني انخفاضًا حادًا في النشاط بسبب ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة **والعمالة الناقصة**، والعجز المالي المستمر. ارتفعت معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة مدفوعة بحلقات متعاقبة من النزاع خلال الفترة بين 2011-2016، وبقيت معدلات البطالة بارتفاع مستمر.
2. **التحدي الذي تضعه أزمة كوفيد-19 أمام الاقتصاد الفلسطيني يأتي فوق وضع معقد بالفعل،** حيث يوفر التحول الرقمي فرصًا واعدة للاستجابة للوباء والتعافي منه. تلعب التقنيات الرقمية دورًا رئيسيًا في التخفيف من حدة الأزمة من خلال الاتصال والحلول الرقمية الأساسية. واستجابة للأزمة، تبنت دول أخرى حلولاً رقمية متقدمة لاستمرارية الأعمال الحكومية، وتقديم الخدمات، وتنسيق الرعاية الصحية والاستجابة للطوارئ، وتقليل حجم الانقطاع عن المدارس والجامعات، وتوفير قناة للتفاعل الاجتماعي الآمن. ستمكّن الحلول الرقمية الفلسطينيين من زيادة فرصهم إلى أقصى حد في بيئة يتم فيها تقييد حركتهم الجسدية، والحد من المعاملات الشخصية بشكل متزايد. وتشمل هذه الفرص على وجه الخصوص الوصول إلى الخدمات والمزايا العامة عبر الإنترنت من خلال حلول الحكومة الإلكترونية.

## ب) السياق القطاعي والمؤسسي

3. **تتعرض الضفة الغربية وقطاع غزة لخطر التخلف عن الركب في تطوير اقتصاد رقمي نشط وشامل وآمن.** ففي أحدث مؤشر دولي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات الذي نُشر في عام 2017، احتلت الضفة الغربية وغزة المرتبة 123 من أصل 176 دولة، أقل بكثير من المتوسط مقارنة بالدول العربية الأخرى أو البلدان النامية. وباستخدام بيانات أحدث عبر الركائز الخمس للاقتصاد الرقمي، يبدو أن الضفة الغربية وقطاع غزة بدأت بالتطور في البنية التحتية الرقمية، والمنصات العامة الرقمية، والأعمال الرقمية، وركائز المهارات الرقمية، بينما لا يزال تطوير قطاع الخدمات المالية الرقمية في مراحله الأولى.

4. يعد الربط العريض النطاق (**Broadband connectivity**) أمرًا أساسيًا لتنمية الاقتصاد الرقمي ولكنه متأخر في الضفة الغربية وقطاع غزة. كانت الضفة الغربية وقطاع غزة من بين آخر الأماكن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإطلاق شبكة الجيل الثالث، ولم يُسمح لها بذلك إلا في الضفة الغربية في يناير 2018، ولم يتم تفعيل خدمات الجيل الثالث في غزة بعد. ومع ذلك، فقد أحرزت الضفة الغربية وقطاع غزة تقدمًا كبيرًا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها. زاد استخدام الإنترنت بنسبة 40% في 5 سنوات، مع امكانية وصول 71.1% من السكان إلى الإنترنت في عام 2019، أي بزيادة عن عام 2018 الذي بلغت نسبته 64.4%.
5. يواجه تطوير قطاع الاتصالات العريضة النطاق (**Broadband**) في الضفة الغربية وقطاع غزة عقبات كبيرة بسبب الافتقار إلى الأطر القانونية والتنظيمية المواتية، والثغرات الكبيرة التي يجب معالجتها. لا يزال قطاع الاتصالات يحكمه قانون الاتصالات القديم رقم 3 لعام 1996 ولا توجد استراتيجية للاقتصاد الرقمي لتوضيح رؤية السلطة الفلسطينية في هذا القطاع.
6. بينما يعد الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية من أولويات الضفة الغربية وقطاع غزة، اقتصر التقدم في هذا المجال على تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين والشركات، وتحسين الرفاهية الاجتماعية، وتسهيل التنمية الاقتصادية. يعد تطوير البيئة التنظيمية وتعزيز المنصات العامة من المتطلبات الأساسية لتقديم الخدمات الإلكترونية، لكن استيعاب الخدمات الإلكترونية وتبنيها يعتمدان على عوامل أخرى. في الوقت الحالي، فإن الإطار القانوني والتنظيمي لدعم أجندة التحول الرقمي غير مكتمل، ويفتقد إلى بعض العناصر مثل قوانين الوصول إلى المعلومات، وحماية البيانات الشخصية، والأمن السيبراني، والتوقيعات الرقمية والشهادات. يمكن أن تؤثر العوامل الأخرى على استيعاب الخدمات الإلكترونية واعتمادها، بما في ذلك الفجوات في الاتصال، والأجهزة، ومحو الأمية، والثقافة التي يمكن أن تعيق وصول المواطنين للخدمات.
7. كجزء من تحديث القطاع العام، تعطي السلطة الفلسطينية الأولوية أيضًا لتطوير وتنفيذ نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية (**e-GP**). وتمثل المشتريات العامة حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد تنفيذ نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية وسيلة لتعزيز تقديم الخدمات، والشفافية، ورضا المواطن، وتحسين الكفاءة والفعالية، وزيادة القدرة التنافسية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

### ج) الهدف/الأهداف الإنمائية المقترحة

الهدف/الأهداف الإنمائية (من وثيقة تقييم المشروع).

- الأهداف الإنمائية المقترحة لهذا المشروع هي: (أ) زيادة الوصول إلى خدمات النطاق العريض (**Broadband**) عالية السرعة في مناطق مختارة. (ب) تمكين تطوير خدمات إلكترونية مختارة للاستجابة والتعافي من الصدمات ومقاومتها، مثل كوفيد-19.

### النتائج الرئيسية

يمكن قياس تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع من خلال مؤشرات النتائج أدناه:

- أ- زيادة الوصول إلى خدمات النطاق العريض (**Broadband**) عالية السرعة في مناطق مختارة
- عدد الأسر التي لديها إمكانية نفاذ عريض النطاق من خلال توصيل الألياف الضوئية الثابتة
- ب- تمكين التحول الرقمي للخدمات الإلكترونية المختارة للاستجابة والتعافي والقدرة على تحمل الأزمات، مثل كوفيد-19
- عدد المواطنين الذين يحصلون على الخدمات الإلكترونية مع بيان عدد المستفيدين ونسبة الإناث منهم
  - تقليص الوقت اللازم للاستجابة لخدمات الطوارئ المختارة (بالنسبة المئوية)

## د) وصف المشروع

8. تم تصميم هيكل المشروع المقترح باتباع نهج مرحلي للسماح بتمويل إضافي محتمل من المانحين بمجرد وضع الأسس الرقمية التمكينية، ويجب أن ينتج عن تطوير الخدمات الإلكترونية وتجريبها تأثير إيجابي يمكن أن يشجع التمويل المشترك المستقبلي الذي يمكن بدوره أن يوسع عدد الخدمات الإلكترونية في إطار نهج حكومي كامل. يمكن أيضاً اقتراح تمويل إضافي لتمويل إنشاء موقع للتعافي من الكوارث لمركز البيانات السحابية.

الميزانية المخصصة (مليون/دولار أمريكي)	المكونات
3.75	المكون 1: تمكين البيئة القانونية والتنظيمية للاقتصاد الرقمي
2.35	المكون الفرعي 1.1. تعزيز تنمية المؤسسات الرئيسية للاقتصاد الرقمي
0.80	المكون الفرعي 1.2. تطوير الأطر القانونية والتنظيمية وأمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات
0.60	المكون الفرعي 1.3. بناء القدرات
5.50	المكون 2: تنفيذ حلول البنية التحتية الرقمية للاستجابة للطوارئ والتعافي والقدرة على الصمود
2.50	المكون الفرعي 2.1. مركز الاستجابة للطوارئ (ERC) للقدرة على الصمود
1.00	المكون الفرعي 2.2. زيادة إمكانية الوصول إلى الاتصال عريض النطاق (Broadband) من خلال نهج مستدام لتحقيق الحد الأقصى لتمويل التنمية (MFD)
2.00	المكون الفرعي 2.3. توسيع الاتصال من خلال تطوير البنية التحتية للألياف الضوئية
8.25	المكون 3: تعزيز تقديم الخدمات الإلكترونية الموجهة للمستخدم
0.50	المكون الفرعي 3.1. بيئة مواتية للتطور المتسارع للخدمات الإلكترونية
4.50	المكون الفرعي 3.2. تقديم الخدمات الإلكترونية الموجهة للمستخدم
3.25	المكون الفرعي 3.3. تطوير وظائف ذات الأولوية في نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية (e-GP) وتنفيذها في الجهات الحكومية المستهدفة ذات الإنفاق المرتفع
2.50	المكون 4: دعم إدارة المشروع وتنفيذه
0.00	المكون 5: مكون الاستجابة لحالات الطوارئ
20.00	المجموع

### المكون 1: تمكين البيئة القانونية والتنظيمية للاقتصاد الرقمي (3.75 مليون دولار أمريكي)

9. في إطار هذا المكون، سيمول المشروع تعزيز البيئة القانونية والسياساتية، والتنظيمية، والقدرة المؤسسية على تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات لدعم التحول الرقمي ونشوء الاقتصاد الرقمي في الضفة الغربية وقطاع غزة. سيساهم المشروع في إنشاء وتشغيل هيئة تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، و- هيئة المصادقات الإلكترونية وتعزيز قدراتها التنظيمية والفنية. وسيدعم المكون أيضاً تحديث وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية التي ستمكن من تشغيل هيئة تنظيم الاتصالات و- هيئة المصادقات الإلكترونية كذلك سيدعم مكون فرعي آخر نقل المعرفة وبناء القدرات للسلطات المنشأة حديثاً، هيئة تنظيم الاتصالات و- هيئة المصادقات الإلكترونية. وسيلعب التدريب التقني، والدورات، وورش العمل (الافتراضية والوجاهية) دور أساسي للموظفين لبناء القدرات الفنية اللازمة للقيام بالوظائف التنظيمية والتشغيلية المطلوبة لعملية التشغيل الفعال ل- هيئة تنظيم الاتصالات وسلطة التصديق.

## المكون 2: تنفيذ حلول البنية التحتية الرقمية للاستجابة للطوارئ والتعافي والقدرة على الصمود (5.5 مليون دولار أمريكي)

10. الهدف من المكون 2 هو دعم تطوير البنية التحتية الرقمية، وتسهيل استخدام التقنيات الرقمية في بناء القدرة على الصمود والتخفيف من حالات الطوارئ والكوارث، وربط المجتمعات والأعمال رقمياً والتي غالباً ما تكون مقيدة مادياً. سيدعم هذا المكون: (1) إنشاء المركز الوطني المتكامل للاستجابة لحالات الطوارئ، و(2) زيادة إمكانية الوصول إلى الاتصال عريض النطاق (Broadband) من خلال نهج مستدام لتحقيق الحد الأقصى لتمويل التنمية، و(3) التوسع الإضافي للاتصال عريض النطاق (Broadband) عالي الجودة من خلال تطوير البنية التحتية للألياف الضوئية.

## المكون 3: تعزيز تقديم الخدمات الإلكترونية الموجهة للمستخدم (8.25 مليون دولار أمريكي - 41.3٪)

11. سيساهم هذا المكون في إنشاء عدد من الخدمات الإلكترونية الموجهة من الحكومة إلى المواطن وأخرى من الحكومة إلى الأعمال عبر الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار نهج حكومي متكامل. يفضل هذا النهج إحداث أثر على المستخدمين النهائيين. سيتم تحديد أولويات اختيار الخدمات التي سيتم تطويرها في إطار هذا المشروع باستخدام معايير مثل حجم الطلب وعدد المستخدمين المحتملين. ويشمل هذا المكون المكونات الفرعية التالية: (1) البيئة المواتية لتسريع تطوير الخدمات الإلكترونية، (2) تقديم 3-5 خدمات إلكترونية تركز على المستخدم، (3) تطوير وظائف نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية ذات الأولوية (e-GP) وتنفيذها في الجهات الحكومية المستهدفة ذات الإنفاق المرتفع.

## المكون 4 -إدارة المشروع ودعم التنفيذ (2.5 مليون دولار أمريكي)

12. يقترح المشروع إنشاء وحدة مخصصة لإدارة المشروع في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ستكون هذه الوحدة مسؤولة عن إدارة وتنسيق المشروع بشكل عام، والمشتريات، والإدارة المالية، وإشراك المواطنين، وآلية التفاعل مع المستفيدين، والضمانات البيئية والاجتماعية، والمتابعة والتقييم، والتواصل. وستقوم وحدة إدارة المشروع بالتنسيق مع أصحاب المصلحة من مؤسسات السلطة الفلسطينية صاحبة الاختصاص عن مكونات محددة حسب ما تقتضي الحاجة، بما في ذلك المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام. ومن أجل ضمان التنفيذ السلس للمشروع، سيتم إعداد مذكرة تفاهم أو اتفاقية مؤسسية داخلية (يتم تحديدها أثناء التقييم) تحدد الأدوار والمسؤوليات لكل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجلس الأعلى لسياسات الشراء العام للنظر فيها من قبل السلطات المختصة.

## المكون 5 -الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة (0.0 مليون دولار أمريكي)

في سياق أزمة كوفيد-19 تمت إضافة مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة إلى هيكل المشروع للسماح بالصرف السريع للأرصدة غير الملتزم بها كتدبير استجابة لأي أزمة (حالية أو مستقبلية). سيكون لها قيمة صفرية أولية ولكن قد يتم تمويلها أثناء تنفيذ المشروع للسماح بالاستجابة السريعة للأحداث المحتملة، مع إعادة توجيه الأموال من المكونات الأخرى.

هل تم تفعيلها	السياسات التشغيلية القانونية
لا	مشاريع على الممرات المائية الدولية OP 7.50
لا	مشاريع في مناطق متنازع عليها OP 7.60
	ملخص فحص المخاطر البيئية والاجتماعية



13. للمشروع تأثيرات بيئية محدودة وتم تصنيف المخاطر البيئية على أنها متوسطة. المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة (ESS) هي المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS) بشأن تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، والمعيار البيئي والاجتماعي 2 بشأن العمالة وظروف العمل، والمعيار البيئي والاجتماعي 3 بشأن فعالية الموارد ومنع التلوث وإدارته، والمعيار البيئي والاجتماعي 4 بشأن الصحة والسلامة في المجتمع، والمعيار البيئي والاجتماعي 10 بشأن مشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات. ولا تتضمن مكونات المشروع أي أنشطة إنشائية جديدة.

14. للمشروع تأثيرات اجتماعية محدودة وتم تصنيف المخاطر الاجتماعية على أنها متوسطة. ويمكن تلخيص المخاطر الاجتماعية على النحو التالي: (أ) المخاطر المتعلقة بالإقصاء الاجتماعي بأشكاله المختلفة التي يجب التخفيف من حدتها من خلال ضمان إمكانية الوصول إلى منافع المشروع وتحقيق أكبر استفادة منه للفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك في المجتمعات الفقيرة والنائية، و(ب) خطر تعرض العمال والمجتمعات الضعيفة للتحرش أو الاستغلال الجنسي، و(ج) المخاطر المتعلقة بالعمالة وظروف العمل للعمال المتعاقدين مع المشروع أو موظفي وحدة إدارة المشروع.

#### هـ. التنفيذ

##### الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

15. تعكس ترتيبات تنفيذ المشروع المقترحة مستوى التنسيق، ومشاركة مختلف الجهات المشاركة في تصميم وتنفيذ أنشطة المشروع. وتستند الترتيبات إلى آليات تنسيق التحول الرقمي المطبقة حالياً بما في ذلك اللجنة الوزارية العليا التي يرأسها رئيس الوزراء والمجالس المتخصصة المشتركة بين الوزارات (مثل تلك الخاصة بالتشغيل البيئي). ستعمل اللجنة الوزارية العليا مؤسسة والمجالس كمنصات تنسيق وستوفر التوجيه اللازم بشأن استراتيجية التحول الرقمي وسياساته ورؤيته.

16. سيتم دعم التنفيذ العام من قبل وحدة إدارة المشروع التي ستشأ في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وسيبدأ وحدة إدارة المشروع هذه منسق المشروع الذي سيكون مسؤولاً عن الإدارة اليومية له. ستكون وحدة إدارة المشروع مسؤولة عن الجوانب الإدارية للمشروع بما في ذلك الإدارة المالية، والمشتريات، ومتابعة المشروع، وإعداد التقارير. وسيتم صياغة دليل تنفيذ المشروع الذي سيتضمن عمليات وإجراءات لتنفيذ ومراقبة وتقييم المشروع، وضمان الامتثال لسياسات البنك الدولي، وكذلك تنفيذ آلية معالجة المظالم. بمجرد أن يتم صياغة هذا الدليل، سيتم مراجعته من قبل البنك الدولي ويتم تنقيحه إذا لزم الأمر. من المتوقع أن يتم صياغة دليل عمليات المشروع بطريقة فعالة.

17. سيتم تنفيذ المكون 3.3 من قبل المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام. ولضمان التنفيذ السلس، سيتم إعداد ترتيب مشترك بين المؤسسات يحدد الأدوار والمسؤوليات لكل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجلس الأعلى لسياسات الشراء العام لدراستها من قبل السلطات المختصة. وسيتم تحديد المزيد من أدوار، ومسؤوليات، ومتطلبات التنفيذ لجميع أصحاب المصلحة في المشروع في دليل تنفيذ المشروع.

جهة الاتصال  
البنك الدولي

جيرومي بيزينا  
خبير أول في التطوير الرقمي

كمبرلي د. جونز  
خبير أول في حوكمة القطاع العام

لينا توتنجي  
خبير أول في المشتريات



المقترض/الزبون/الجهة المستلمة

منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)  
- فادي مرجانة  
مدير عام، الحكومة الالكترونية  
[laith.daraghmeh@mtit.gov.ps](mailto:laith.daraghmeh@mtit.gov.ps)

هيئات تنفيذ المشروع

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات  
سامر علي  
رئيس وحدة البنك الدولي  
[samer.ali@mtit.gov.ps](mailto:samer.ali@mtit.gov.ps)

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:  
البنك الدولي

شارع H 1818 شمال غرب

واشنطن دي سي، 20433

هاتف: (202) 1000-473

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

## الموافقة

جبرومي بيزينا كمبرلي د. جونز لينا توتنجي	رئيس/رؤساء فريق العمل:
وافق عليه:	
مدير/مدراء الممارسات العالمية الإقليمي	
المدير القطري:	كانثان شانكار
14، فبراير 2021	